بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة الجمهورية اليمنية
# في
# الإجتماع الـ 75 للجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة
# لشؤون اللاجئين ( 14-18 أكتوبر 2024)

# Statement of the Republic of Yemen

# To the 75th of Executive Committee of Excom

# Geneva 14-18 October 2024

**السيدة الرئيسة ،،**

يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان المجموعات التي ينتمي إليها، ويعرب عن شكره للأمانة العامة للمفوضية على الترتيب والإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة والوثائق المتصلة بها. كما يثمن عالياً ما جاء في الخطاب الإفتتاحي الملهم لسعادة السيد فليبو غراندي المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على الرغم من أنه لم يأت على ذكر اليمن في خطابه، ولم يشفع لليمن مقعدها أمام المنصة للفت نظره، وأخشى أن ينطوي هذا التجاهل غير المقصود على رسالة للنازحين اليمنيين واللاجئين فيها كي يواجهوا مصيرهم بأنفسهم.

**السيدة الرئيسة ،،**

يعتقد الكثيرون بأن الحرب في اليمن التي أشعلتها ميليشيا الحوثي الإنقلابية قد انتهت مع الهدنة غير الرسمية، في حين أن الصواريخ والمسيرات حوثية التدمير إيرانية الصنع ما زالت موجهة نحو المنشآت الإقتصادية وموانئ تصدير النفط والغاز مما يحرم الحكومة من 70% من إيراداتها. وها هي عشر سنوات تمر على هذه الحرب العبثية وما زالت اليمن تعيش مرحلة مخاض خطيرة وصعبة خلفت وضعا إقتصادياً كارثيا وأزمة إنسانية مأسوية حيث أصبح أكثر من 88% من السكان يعيشون تحت خط الفقر المدقع ويعتمدون بشكل كلي على المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من قتامة الوضع في اليمن، إلا أنّ منطقتنا وللأسف الشديد ولادة وحاضنة للمآسي، فها هي الآلة الحربية العمياء لدولة الإحتلال الإسرائيلي تفتك بالشعبين الفلسطيني واللبناني دون رادع، بل وبدعم عسكري وسياسي سخي من دول عظمى معنية أولاً بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**السيدة الرئيسة ،،**

أشار تقرير المفوضية السامية للاجئين المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن اليمن تعد من الدول التي تتبوء مركزاً متقدماً من حيث عدد النازحين داخلياً، حيث يضاهي عددهم 5 مليون

نازح منهم قرابة 3 مليون يعيشون في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية. هذا النزوح الكبير كان وما يزال نتاج ممارسات الميليشيا الحوثية وانتهاكاتها المروعة لحقوق الإنسان، ومصادرتها للمساعدات الإنسانية، ناهيك عن الإجراءات التعسفية والإعتقالات القسرية بحق العاملين في المجال الإنساني والمنظمات الدولية، وتقييدها لوصول المساعدات إلى المحتاجين. وما زاد من مأساوية هؤلاء النازحين إعلان المفوضية المفاجئ مطلع هذا العام تخفيض الدعم والمساعدات المخصصة لليمن مما أثر سلباً على حياة كثير من الأسر النازحة. وهنا تعرب الحكومة اليمنية عن أسفها لقرار المفوضية في إيقاف الدعم المخصص للوحدة التنفيذية للنازحين منذ مطلع هذا العام 2024، وتدعوها لإعادة النظر في هذا القرار لما له من أثر بالغ ومأساوي على من ضاقت بهم السبل من النازحين.

**السيدة الرئيسة ،،**

كان للتغيرات المناخية والمنخفضات الجوية هذا العام أثرها البالغ على حياة كثير من الأسر، فقد تسببت بتشريد ما يزيد عن مائة ألف أسرة، بعد أن جرفت الفيضانات والسيول منازلهم ومزارعهم ومواشيهم وتركتهم في العراء، وأودت بحياة الكثير منهم. مما فاقم الوضع الإنساني وتسبب في موجة نزوح جديدة ومفاجئة أثقلت كاهل المجتمعات المضيفة.

**السيدة الرئيسة ،،**

إن الحكومة اليمنية تبذل قصارى جهدها وبمساعدة المجتمع الأقليمي والدولي لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي لكنها تواجه تحديات متنوعة لعل أبرزها عدم توفر التمويل، وتدعم استراتيجية التحول صوب الحلول الدائمة والمشاريع المستدامة بدلاً عن الوضع الطاريء أو الإستجابة الطارئة ،وتعمل الحكومة اليمنية ممثلة بالوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين على التهيئة للحلول الدائمة حيث أصدرت دراسة حديثة عن العائدين ومناطق العودة واحتياجاتها وأظهرت الدراسة وجود 2 مليون و200 ألف في المناطق التابعة للشرعية اليمنية لم يتلقوا أي

دعم أو مساعدات وعادوا إلى مناطق دمرتها حرب المليشيات الحوثية ويفتقرون إلى الخدمات العامة .

**السيدة الرئيسة ،،**

في ظل الصورة القائمة للوضع الإنساني الراهن، والفجوة التمويلية الهائلة لخطة الإستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2024، نجدد الدعوة لجميع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة لدعم خطة الإستجابة الإنسانية ، وندعو المفوضية والمجتمع الدولي لإبقاء الوضع الإنساني في اليمن على قائمة أولوياته لتجاوز الظروف الراهنة والإيفاء بالإلتزامات تجاه الدول التي تستضيف اللاجئين على أراضيها من خلال المشاركة في تحمل العبء ، وإيجاد الحلول الدائمة، وعلى ضرورة تخصيص المزيد من الموارد المالية والإنسانية للتعامل مع مشكلة اللاجئين في الدول النامية .

**وختاماً..**

نأمل أن تخرج هذه الدورة بتوصيات وقرارات تخفف من معاناة اللاجئين والنازحين والبدون، وكما أشار تقرير المفوضية وخطاب المفوض السامي بأن الدول النامية والأقل نمواً هي من تتحمل القسط الأكبر من أعباء النزوح جراء الحروب والنتائج الكارثية للتغيرات المناخية، وبالتالي على الدول الصناعية المصدرة للأسلحة والتلوث البيئي تحمل المسؤولية وسد الفجوة التمويلية وتقديم الدعم السخي للمفوضية ولهذه البلدان. **وشكراً**